

حکم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثية في فقه النوازل  
حکم نقل وزراعة الأعضاء  
دراسة حديثية في فقه النوازل  
الدكتورة: مريم أحمد زنان الزهراني  
أستاذ مساعد في الحديث وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بالقنفذة فرع  
جامعة أم القرى

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن من فضل الله على الإنسان أن خلقه وصوره في أحسن صورة چ پ پ پ ث  
ث چ (سورة التين: ٤) وكرمه على بقية مخلوقاته وسخرها كلها لمنفعته حتى يعيش حياة  
آمنة مطمئنة چ آ ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ ث ث ث ث ث ث  
ث ف ف ف ف ف ف (لقمان: ٢٠).

وهذا التسخير الذي منحه الله سبحانه للإنسان هو حق انتفاع وليس حق ملك، لأن المالك الحقيقي لكل شيء حتى الإنسان نفسه هو الله سبحانه وتعالى، ومن ثم يحق للإنسان أن ينتفع بما سخره الله له، وليس له أن يملكه لغيره إلا في الحدود التي أجازتها الشريعة الغراء الصالحة لكل زمان ومكان.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد وضعت الضوابط لحدود الانتفاع بما خلق الله تعالى، ومعرفة ما يحل ويحرم من التصرفات في كل ما منحنا الله إياه فإن أول الأشياء الممنوحة لنا والمسخرة لمصلحتنا، هذا الجسد الإنساني الذي يعايشنا ويصاحبنا منذ بدء وجودنا حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن أجل ذلك أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان بالحرص على ما ينفعه والابتعاد عما يضره، والاستعانة بالله في كل أموره مع الأخذ بالأسباب، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من

د / مريم أحمد زنان الزهراني

المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإذا (لو) تفتح عمل الشيطان<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس البشرية، لذلك شرع القصاص حفاظاً عليها، بل إنه حرم سبحانه على الإنسان أن يلقي بنفسه في التهلكة أو يقتل نفسه أو يتسبب في ذلك، قال تعالى: **چ اء كء و ؤ وء (سورة البقرة: ١٧٩)**.

وقال: **چ ءه ءه ه ه به چ (سورة البقرة: ١٩٥)**. وقال سبحانه: **چ چ چ چ چ چ چ (سورة النساء: ٢٩)**.

ومن أجل المحافظة على النفس الإنسانية، أمرت الشريعة الإسلامية - في حالة إصابة الإنسان بالمرض - أن يلجأ للعلاج والدواء، فعن جابر رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله عز وجل"<sup>(٢)</sup>. وعن أسامة بن شريك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا ووضع له دواء غير داء واحد الهرم"<sup>(٣)</sup>.

فالتداوي مطلوب، والأخذ بالأسباب مطلوب حتى يمكن للإنسان أن يعيش في صحة جيدة، ويكون إنسان نافعاً ومنتجاً لنفسه ولمجتمعه، إلا أن هذا التداوي يجب أن يكون في حدود ما أباحتها الشريعة الإسلامية من دواء.

ومع تطور عالم الطب ظهر على السطح أنواع من التداوي لم تكن معروفة قديماً، منها التداوي بنقل الأعضاء.

والمقصود بنقل الأعضاء: نقل عضو سليم من جسم متبرع، سواء كان إنساناً أو حيواناً، حياً أو ميتاً، وإثباته في جسم المستقبل؛ ليقوم مقام العضو المريض في أداء وظائفه<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب في الأخذ بالقوة وترك العجز، ح(٢٦٦٤).

<sup>(٢)</sup> أخرجه مسلم، كتاب الطب، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، ح(٢٢٠٤).

<sup>(٣)</sup> أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى، ح(٣٨٥٧).

<sup>(٤)</sup> صافي، د: محمد أيمن، غرس الأعضاء في جسم الإنسان، ١٩٨٧م، عمّان. (ص٩).

## حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل

وتعتبر هذه العملية أحد أهم مسائل فقه النوازل؛ حيث اختلف الفقهاء في حكمها، فمنهم القاطع بتحريمها، ومنهم من أجازها، ومنهم من وضع ضوابط للجواز، وسوف أتناول في هذا البحث آراء كل فريق وأدلته، ومن ثم أثبت ما ترجح منها عندي. وقبل البدء في نقل أقوال العلماء كان لا بد من تحديد النقاط التي يتحرر فيها البحث، وتنضبط بها تقسيماته، وصوره وحالاته التي يختلف الحكم تبعاً لها:

أولاً: يقصد بالعضو أي جزء من الإنسان، من أنسجة وخلايا ودماء ونحوها، كقرنية العين. ثانياً: الانتفاع الذي هو محل البحث، هو استفادة دعت ضرورة المستفيد لاستبقاء أصل الحياة، أو المحافظة على وظيفة أساسية من وظائف الجسم كالبصر ونحوه.

### ثالثاً: تنقسم صور الانتفاع هذه إلى قسمين:

١- نقل العضو من إنسان.

٢- نقل العضو من الحيوان.

ونقل العضو من إنسان له حالتان: الحالة الأولى: النقل من الحي:

ويشمل الحالات التالية:

أ - نقل العضو من مكان من الجسد إلى مكان آخر من الجسد نفسه، كنقل الجلد والغضاريف والعظام والأوردة والدم ونحوها.

ب - نقل العضو من جسم إنسان حي إلى جسم إنسان آخر.

وينقسم العضو في هذه الحالة إلى ما تتوقف عليه الحياة وما لا تتوقف عليه.

أما ما تتوقف عليه الحياة، فقد يكون فردياً، وقد يكون غير فردي، فالأول كالقلب والكبد، والثاني كالكلية والرئتين.

وأما ما تتوقف عليه الحياة، فمنه ما يقوم بوظيفة أساسية في الجسم ومنه ما لا يقوم بها، ومنه ما يتجدد تلقائياً كالدم، ومنه ما لا يتجدد.

الحالة الثانية: النقل من الميت.

وأما نقل العضو من الحيوان فله حالتان أيضاً:

الأولى: أن يكون الحيوان طاهراً.

الثانية: أن يكون الحيوان غير طاهر.

### المبحث الأول:

#### نقل الأعضاء من الإنسان إلى نفسه

ويسمى هذا النوع من الزراعة (النقل الذاتي) حيث يتم نقل الأعضاء وزراعتها من موضع في جسم الإنسان إلى موضع آخر، ولا تخلو عملية نقل العضو من الإنسان إلى نفسه من ثلاثة أحوال:

#### المطلب الأول: الحالات التي يتم فيها النقل الذاتي:

**الحالة الأولى:** أن تكون هذه عملية النقل والزراعة لمصلحة ضرورية<sup>(١)</sup>، ومثالها استبدال صمام الأبهر المصاب بالصمام الرئوي، أو نقل أوردة الساق والفخذ لعلاج ضيق الشرايين التاجية في القلب، بجعل الشرايين والأوردة المنزوعة وصلات لتخطي مكان الضيق في الشرايين التاجية<sup>(٢)</sup>.

**الحالة الثانية:** أن تكون هذه العملية لمصلحة حاجية<sup>(٣)</sup>؛ ومثالها ما يفعله الطبيب في علاج الجلد المحترق من أخذ قطعة من جلد المصاب من موضع سليم ويرقع بها الموضع المحترق<sup>(٤)</sup>.

**الحالة الثالثة:** أن تكون هذه العملية لمصلحة تحسينية<sup>(٥)</sup>؛ ومثالها ما يحدث في عمليات زراعة الشعر التي تعتمد على نقل الشعر من منطقة مشعرة إلى منطقة صلعاء، فتؤخذ شريحة جلدية من مؤخرة فروة الرأس بعدها يتم غلق الجرح تماماً بحيث لا يكون هناك أثر

<sup>(١)</sup> معنى المصلحة الضرورية هي ما كانت المصلحة فيها في محل ضرورة؛ بحيث يترتب على تفويت هذه المصلحة تفويت شيء من الضروريات أو كلها، وهذه أعلى المصالح. الجيزاني، محمد حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط١، ١٩٩٦م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية (ص٢٤٤).

<sup>(٢)</sup> الأحمد، يوسف بن عبد الله، أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٢٥هـ، (ص:١٦٥).

<sup>(٣)</sup> المصلحة الحاجية: هي ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المصلحة، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، ط١، دار المعرفة، بيروت (١٠/٢-١١).

<sup>(٤)</sup> البار، محمد علي، زرع الجلد ومعالجة الحروق، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار القلم دمشق، الدار الشامية، بيروت (ص:٧٦).

<sup>(٥)</sup> الأمور التحسينية هي رتبة أدنى من الحاجيات وهي ما لا تدعو إليها ضرورة ولا حاجة ولكن "تقع في موقع التحسين والتيسير ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات". الأمدي، علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط١، ٢٠٠٣م، دار الصميعي، الرياض (٣/٣٤٥).

**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
مكانه، ثم يتم تقطيع هذه الشريحة إلى شعيرات يتم وضعها على أبر خاصة، وزرعها في المناطق الصلعاء<sup>(١)</sup>.

#### **المطلب الثاني: الحكم في هذه الحالات الثلاثة:**

الحكم في مثل هذه الحالات الجواز، قياساً على جواز قطع العضو لإنقاذ النفس ودفع الضرر عنها، وقد قال الإمام النووي في تعليقه لجواز قطع الإنسان شيئاً من بدنه ليأكله في حال الاضطرار: " فيه وجهان: قال أبو إسحاق يجوز؛ لأنه إحياء نفس بعضو فجاز، كما يجوز أن يقطع عضواً إذا وقعت فيه الأكلة وذلك إحياءً لنفسه، ومن أصحابنا من قال: لا يجوز؛ لأنه إذا قطع عضواً منه كانت المخافة عليه أكثر"<sup>(٢)</sup>.

#### **المطلب الثالث: شروط نقل النقل الذاتي:**

١- أن يغلب على الظن نجاح العملية وعدم ترتب ضرر لا يحتمل.  
٢- عدم وجود ما يقوم مقام أجزاء الأدمي.  
ويزاد شرط في الحالة الثالثة أن لا يكون الهدف من إجراء العملية التنكر وارتكاب الجرائم والإفلات من إقامة الحدود<sup>(٣)</sup>.  
وقد قال بجواز مثل هذه العملية الأستاذ الدكتور: أحمد فهمي أبو سنة فقال: الذي يظهر لي الجواز إذا لم يضره ضرراً بليغاً، كترقيع باطن الجفن بجلد الشفة، وكرقيع الشفة المشقوقة بلحم فخذ صاحبها، فإن مصلحة العلاج هنا راجحة على مفسدة أخذ جزء من جسم المَعَالج، كقطع اليد المتأكلة لإحياء البدن كله فهي كجراحة واحدة لعلاج إنسان، أما إن كان العضو يخشى منه عليه، أو كان النفع العلاج مشكوكاً فيه أو موهوماً، فإنه لا يجوز إلا إذا كان المرض الأصلي يُخاف منه على حياته، وقال الأطباء: إن العلاج ربما يبرئه<sup>(٤)</sup>.  
وأصدر مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة عام ١٤٠٥ هـ فتوى بجواز أخذ جزء من جسم الإنسان لزراعته أو الترقيع به في جسمه نفسه، كأخذ قطعة من جلده، أو عظمه، لترقيع ناحية أخرى من جسمه بها عند الحاجة إلى ذلك<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> فتاوى مركز الأبحاث الشرعية بدار الإفتاء عن نقل وزراعة الأعضاء البشرية، مدونة مكتوب، الكاتب: محمود أبو فروة.

<sup>(٢)</sup> النووي، يحيى بن شرف، المجموع في شرح المهذب، ١٩٩٧م، دار الفكر، بيروت. (٣٧/٩).

<sup>(٣)</sup> الذهبي، مصطفى، نقل الأعضاء بين الطب والدين، ط١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣م، دار الحديث، القاهرة. (ص: ٣٨).

<sup>(٤)</sup> أبو سنة، أحمد فهمي، بحث حكم العلاج بنقل دم الإنسان أو نقل أعضاء أو أجزاء منها، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول، ١٤٠٨ هـ، (ص: ٥١).

<sup>(٥)</sup> مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م (ص: ٧٨).

**المبحث الثاني:**

**نقل الأعضاء من الإنسان إلى غيره.**

وفي عملية نقل الأعضاء من الإنسان إلى غيره لا يخلو الأمر من صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون الشخص المنقول منه ميتاً.

الصورة الثانية: أن يكون الشخص المنقول منه حياً.

**المطلب الأول: النقل من ميت إلى حي:** اختلف الفقهاء في حكم نزع الأعضاء من جثث

الموتى إلى فريقين، أحدهما يعارض المساس بجثث الموتى وأخذ عضو من أعضائهم لفائدة

الأحياء ، وذهب الفريق الآخر إلى جواز ذلك بشروط.

أولاً: الفريق المعارض: استدل على حرمة نزع عضو من الميت بالأدلة الآتية:

أ- قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ كَذَّبَ بِهِنَّ الَّذِينَ أُكْرِهَتْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْقُرْآنِ الْمُنذَرِ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ سَمِعُوا اقْرَأْ بِهِنَّ الْكُتُبَ الَّتِي كُنَّ يُقْرَأُ لَهُنَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ يَتْلَوْنَ وَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (سورة

الإسراء: ٧٠).

ب- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كسر عظم الميت ككسره حياً"<sup>(١)</sup>.

لذلك لا يجوز المساس بجثث الموتى المعصومة بتر عضو من أعضائهم ؛ لأن ذلك يشكل

عدواناً على حرمة الموتى، ويتنافى مع تكريم الله تعالى لهم.

ج- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أغزوا باسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر

بالله، أغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً... الحديث"<sup>(٢)</sup>.

فقد دلّ الحديث على حرمة التمثيل، والتمثيل لا يختص تحريمه بالحيوان، وبتغير حلقة الإنسان

على وجه العبث والانتقام، بل هو شامل لقطع أي جزء أو عضو من الآدمي أو جرحه حياً

أو ميتاً<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الجنائز، باب في الحفائر يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان، ح: [٣٢٠٩] والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب من كره أن يحفر له قبر غيره إذا كان يتوهم بقاء شيء منه مخافة أن يكسر له عظم، ح: [٦٨٧١]، وابن ماجه في السنن، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت، ح: [١٦١٦] وقال الشيخ الألباني: صحيح.

<sup>(٢)</sup> أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها، ح: [٤٦١٩].

د- واستدلوا بكلام الفقهاء ومنهم فقهاء المالكية فقد قال الصاوي- رحمه الله:- " لا يجوز استخدام ظفر الميت، ولا جزء منه، ولا شعره؛ لأن هذه الأجزاء محترمة وفي أخذها انتهاك لحرمتها"<sup>(٢)</sup>.

وفقهاء الحنفية قال ابن عابدين - رحمه الله:- " عظم الذمي محترم فلا يكسر إذا وجد في قبره لأنه لما حرم إيذاؤه في حياته لذمته، وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته"<sup>(٣)</sup>.  
هـ: استدلوا بأقوال العلماء في القول بنجاسة ميتة الأدمي، وهذا الجزء منزوع منه، وما أبين من حي فهو كميته طهارة ونجاسة، فكيف يوضع عضو نجس العين لا يمكن تطهيره، وكيف تؤدي العبادات التي من شروط أدائها الطهارة<sup>(٤)</sup>.

و: واستدلوا أيضاً بشهادة ذوي الخبرة في الاختصاص الذين قالوا أن هناك ضرراً بالغاً يقع على الإنسان المتلقي من لفظ الجسم للأعضاء المزروعة ، وتقليل المناعة الطبيعية في الجسم، والإصابة بأمراض مختلفة.  
وقالوا أنه شفاء المريض بنقل عضو من أعضاء الميت إليه ليس فيه مصلحة محققة بل هي مصلحة موهومة، أو على الأكثر يغلب على الظن تحقق الشفاء، فكيف تمس حرمة جسد الميت في سبيل مصلحة غير محققة<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: الفريق المؤيد: واستدلوا على جواز نقل أعضاء جثث الموتى لفائدة الأحياء إذا كانوا مضطرين إلى ذلك لإنقاذ حياتهم بالأدلة الآتية:

أ- قوله تعالى: جِئَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ الْكَلْبَ (سورة البقرة: ١٧٣).

<sup>(١)</sup> الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط٢، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، مكتبة الصحابة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة. (ص: ٣٦١، ٣٦٢).

<sup>(٢)</sup> الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، المطبعة الأزهرية بمصر، سنة ١٢٩٩ هـ (٤٢٤/١).

<sup>(٣)</sup> ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، عالم الكتب، الرياض) (١٥٦/٢).

<sup>(٤)</sup> البسام، الشيخ عبد الله، بحث زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول (ص: ٤٥).

<sup>(٥)</sup> سلامة، محمود محمد، رد شبه المجيزين لنقل الأعضاء من الناحيتين الدينية والطبية، المكتبة الشاملة. (ص ٣٩)

فدللت الآية على استثناء حالة الضرورة من التحريم المنصوص عليه فيها والإنسان المريض إذا احتاج إلى نقل العضو فإنه سيكون في حكم المضطر؛ لأن حياته مهددة بالموت. ب- قوله صلى الله عليه وسلم: "يسروا ولا تعسروا"<sup>(١)</sup>.

ج- استدلو أيضاً بالقاعدة الفقهية "الضرورات تبيح المحظورات" لذلك فإن ضرورة المحافظة على حياة الحي تبيح نزع أعضاء الميت للانتفاع بها، تقديماً للأهم فالمهم.

د- استدلو أيضاً بكلام الفقهاء في باب الجنائز عن شق بطن المرأة إذا ماتت حاملاً وجنينها يضطرب في بطنها، وإذا مات الجنين في بطن أمه وهي ما زالت حية، وعن شق بطن الميت لاستخراج ما كان قد ابتلعه من مال قبل وفاته.

ويرى فقهاء المذهبين الحنفي والشافعي جواز شق بطن الميت سواء لاستخراج جنين حي أو لاستخراج المال، أما فقهاء المذهبين المالكي والحنبلي فيجيزان الشق في المال دون الجنين.

فقالوا: فإن كان الفقهاء قد نصوا على جواز شق بطن الميت لاستخراج جوهرة الغير إذا ابتلعها، فلأن يجوز نقل أعضاء الميت أولى وأحرى لمكان إنقاذ النفس المحرمة التي هي أعظم من حرمة المال<sup>(٢)</sup>.

هـ- واستدلوا أيضاً بفتوى الفقهاء بإباحة أكل ميتة الآدمي عند الضرورة إذا تعين نفعها كما نص على ذلك الشافعية؛ لعموم قوله تعالى: **جَاءَ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ بِبَبْ** (سورة الأنعام: ١١٩).

وأخرج أصحاب السنن الثلاثة أن عرفة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب فأنتن فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب، واستعمال الذهب محرم على الرجال<sup>(٣)</sup>.

والقول بالجواز صدرت به فتوى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة عام ١٤٠٥ هـ، حيث أجاز المجلس أخذ العضو من إنسان ميت لإنقاذ إنسان آخر مضطر إليه، بشرط أن يكون المأخوذ منه مكلفاً، وقد أذن بذلك حال حياته<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب ما كان الإمام يتخولهم بالموعظة والعلم، ح: [٦٩].  
<sup>(٢)</sup> فتاوى مركز الأبحاث الشرعية بدار الإفتاء عن نقل وزراعة الأعضاء البشرية، مدونة مكتوب، الكاتب: محمود أبو فروة.

<sup>(٣)</sup> أبو سنة، حكم العلاج بنقل دم الإنسان أو نقل أعضاء أو أجزاء منها، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م (ص: ٥٣).



## حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل

وهؤلاء العلماء الذين أجازوا نقل الأعضاء من الميت إلى الحي اشتروا لذلك شروطاً وهي:

- ١- أن يكون نقل العضو للضرورة القصوى بمعنى أن يكون المنقول له العضو في حالة مرضية شديدة ولا توجد طريقة لإنقاذه من الهلاك إلا نقل ذلك العضو إليه.
- ٢- التحقق من موت الشخص المقطوع منه يقيناً.
- ٣- أن يكون قد أذن بذلك بدون مقابل في أثناء حياته، أو رضي وليه بعد مماته.
- ٤- أن يكون النقل محققاً لمصلحة مؤكدة للمنقول له في غالب ظن الأطباء المختصين.
- ٥- أن يكون المتبرع إنساناً بالغاً عاقلاً راشداً.
- ٦- ألا يتم التبرع بأعضاء يؤدي نقلها إلى اختلاط الأنساب مثل الخصيتين والمبيضين.
- ٧- أن يكون النقل من مسلم إلى مسلم، ومن غير المسلم إلى غير المسلم، ويحرم النقل من المسلم إلى غير المسلم، أو مهدور الدم، كقاتل عمد، أو مرتد، أو زان محصن مستوجب القصاص؛ لأن في هذا إعانة على الظلم والباطل والله يقول: ﴿...﴾ (سورة المائدة: ٢) (٢).

من صور نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء: نقل القرنية من عيون الموتى لزرعها في أعين كفيفي البصر أو المهديين بالعمى. والحكم فيها الجواز ضمن الشروط الآتية، التحقق من وفاة المتبرع، أذن المتوفى بالتبرع قبل موته، أو رضا الورثة بعد موته.

ومن الأدلة الشرعية المؤيدة لجواز هذا الأمر:

أولاً: أن نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء فيه حفظ النفوس التي جاءت الشريعة الإسلامية بوجوب الحفاظ عليها.

ثانياً: لا شك أن العمى وفقد البصر ضرر يلحق بالإنسان ودفع هذا الضرر ضرورة شرعية تبيح نقل قرنيات عيون الأموات إلى عيون الأحياء، وهذا يندرج تحت القواعد المتفق عليها

(١) السابق (ص: ٧٨).

(٢) البطوش، د. أمين، الحكم الشرعي لاستقطاع الأعضاء وزرعها تبرعاً وبيعاً، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٥٣)، (ص: ١٦، ١٧)، الطيب، د. رضاء، نقل الأعضاء الأدمية بين التحليل والتحرير، الشاملة (ص: ٩).

د / مريم أحمد زنان الزهراني

مثل: (الضرورات تبيح المحضورات) و (الضرورة تقدر بقدرها) و (لا ينكر ارتكاب أخف الضررين).

ثالثاً: إن أخذ قرنية الميت لزرعها في عين الإنسان الحي لاستعادة بصره لا يعد من قبيل المثلة؛ لأن المثلة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم هي التي يقصد بها الاستخفاف بشأنه وانتهاك حرمة، أما في هذه الحالة فهي تكريم له حيث يفتح له باب الأجر والثواب. رابعاً: دعت الشريعة إلى التداوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، تداووا، ولا تدواوا بحرام".

ونقل القرنيات من الأموات إلى الأحياء من قبيل التداوي والمعالجة.

خامساً: يدخل التبرع بقرنيات العيون إلى الآخرين المصابين بفقد البصر في مفهوم الصدقة التي حثت الشريعة الإسلامية إلى بذلها للآخرين من دون الحاجات، وحاجة الأعمى إلى البصر أشد من حاجة الفقير إلى المال، والطعام والشراب، وقد قال عليه الصلاة والسلام: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه<sup>(١)</sup>".

**المطلب الثاني: النقل من حي إلى حي:**

والأعضاء المنقولة من الأحياء إلى مثلهم إما أن تكون أعضاء سائلة كالدم ونقي العظم، وإما أن تكون جامدة كبقية أعضاء الجسم.

**حكم التبرع بالأعضاء السائلة:** يجوز التبرع بالدم ونخاع العظم لأنهما من الأعضاء المتجددة في الجسم، والتبرع بها من أعمال البر والخير، وذلك لما فيه من إنقاذ حياة أشخاص كثيرين.

يقول الدكتور أحمد فهمي عن حكم نقل الدم: "الحكم هو الجواز بشروط: أن تتحقق الضرورة، بأن خيف على حياة الإنسان وليس ما ينقذه إلا هذا العمل، وأن تكون نسبة نجاح

(١) العبادي، د: عبد السلام داود، انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٦٥٦٧/٢) المكتبة الشاملة.

**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
هذا العلاج عالية، وأن يكون برضا الإنسان المأخوذ منه، وألا يؤثر على حياته أو على صحته تأثيراً شديداً<sup>(١)</sup>.

**حكم التبرع بالأعضاء الجامدة:** وهذا النوع من الأعضاء إما أن تكون فردية في جسم الإنسان مثل القلب والكبد، وإما أن تكون على خلاف ذلك بحيث يوجد بديل عنها مثل الكلية والخصية.

### **حكم التبرع بالأعضاء الفردية في جسم الإنسان:**

صدرت فتوى مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة بجدة في المملكة العربية السعودية في جمادى الآخرة عام ١٤٠٨ هـ، بتحريم نقل عضو تتوقف عليه الحياة كالقلب من إنسان لآخر.

**حكم التبرع بالأعضاء غير الفردية في جسم الإنسان:** انقسم العلماء المعاصرون فيما يتعلق بقضية نقل الأعضاء في هذه الصورة إلى فريقين، فريق يمانع ويحرم، وفريق يجيز ويؤيد بشروط.

**الفريق الأول: المانعون:** ويأتي على رأسهم فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمهم الله - والدكتور عبد السلام السكري، والدكتور حسن علي الشاذلي.

**أدلة هذا الفريق:** استدل أصحاب هذا الرأي بنصوص الكتاب والسنة، والعقل، والأصول الفقهية.

### **أولاً: نصوص الكتاب:**

أ- قوله تعالى: **جَهَنَّمُ هِيَ هِيَ** (سورة البقرة: ١٩٥).

وجه الدلالة في الآية الكريمة: أن الله نهانا أن نلقي بأنفسنا إلى مواطن الهلكة، وإقدام الشخص على التبرع بجزء من جسده هو في الواقع سعي لإهلاك نفسه في سبيل إحياء غيره، وليس ذلك مطلوباً منه...؛ ولفظ التهلكة في الآية لفظ عام يشمل كل ما يؤدي إليها،

(١) أبو سنة، حكم العلاج بنقل دم الإنسان أو نقل أعضاء أو أجزاء منها، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول (ص: ٥٠).



**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
وظلم ، ولن يصلحه الله له يوم القيامة، بل يبقى على الصفة التي عليها عقوبة له على ما فعل<sup>(١)</sup>.

ب- ما رواه أبو داود بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وكسر عظم الميت ككسره وهو حي"<sup>(٢)</sup>.  
وجه الدلالة من الحديث هي أن الإنسان له حرمة سواء كان حياً أو ميتاً لا يجوز انتهاكها، فإذا كان الميت أقل حرمة من الحي لأن حرمة الحي مؤكدة عن حرمة الميت، وأن كسر عظام الميت فيه حرمة يترتب عليها أثم تعاقب عليه الشريعة الإسلامية على ما جاء في أبواب الجنائز في مسألة نبش القبور وغيرها... فإنه مما لا شك فيه أن سماح الشخص لنفسه بأن يقطع الطبيب جزء منه لغيره يعتبر اعتداء على كل منهما على هذه الحرمة وانتهاك لكرامتها الثابتة بقطعيات الشريعة<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثاً: الأدلة العقلية:

١- قالوا أنه لا يجوز للإنسان أن يتصرف في أعضاء جسده ولو بالتبرع ، على أساس أن أعضاء الجسد هي جميعها ملك لله سبحانه وتعالى، واستند أصحاب هذا القول إلى قاعدة فقهية هي: (من لا يملك التصرف لا يملك الإذن فيه)<sup>(٤)</sup>.

ويرى فضيلة الشيخ متولي الشعراوي: إن نقل الأعضاء من الحي للحي حرام، ثم يقول: "والذين يحاولون أن يفرقوا بين التبرع والبيع عليهم أن يعرفوا أن كلاهما فرع الملكية ولا أحد يملك جسده، والذين يقولون إن كل شيء ملك لله عليهم أن يعلموا أن هناك فرقاً بين شيء ملكه الله للإنسان ملكية تصرف ، وشيء ملكه الله للإنسان ملكية انتفاع كالجسد، وملكية الانتفاع لا تجيز التصرف"<sup>(٥)</sup>.

٢- قالوا: أن درء المفساد مقصود شرعاً، وموافقة الشخص على قطع جزء منه وهو لا شك مفسدة وعدوان على الجسد، فيه أيضاً إبطال لمنافع هذا الجسم<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> السكري، نقل وزراعة الأعضاء من منظور إسلامي، (ص: ١١٠).

<sup>(٢)</sup> سبق تخريجه (ص: ٨).

<sup>(٣)</sup> السكري، نقل وزراعة الأعضاء من منظور إسلامي، (ص: ١١٤).

<sup>(٤)</sup> سلامة، رد شبه المجيزين لنقل الأعضاء من الناحيتين الدينية والعقلية، (ص: ٨).

<sup>(٥)</sup> مقال نشر في مجلة عقيدتي، في ٥- صفر، ١٤١٨هـ، (ص: ١٤)، الانترنت.

<sup>(٦)</sup> السكري، نقل وزراعة الأعضاء من منظور إسلامي، (ص: ١١٠).

د / مريم أحمد زنان الزهراني

٣- قياس حرمة النفس على حرمة المال فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "وتوق كرائم أموال الناس" فإذا كان هذا في الأموال أفلا يكون مشروعاً ومأموراً به في أشد ما تتعلق به نفس الإنسان وهي صحته التي يسعد بها في حياته<sup>(١)</sup>.

٤- قياس تحريم استقطاع الأعضاء الذي يؤدي إلى إفساد الصحة وما يترتب عليه من إهمال الواجبات الدينية والدنيوية، على تحريم استقطاع الألبضاع الذي يؤدي إلى اختلاط الأنساب، والجامع بينهما أن كل منهما من أعضاء الجسد<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الأصول الفقهية ومنها:

١- (الضرر لا يزال بالضرر).

٢- (الضرر لا يزال بمثله).

فإذا كان المريض المطلوب نقل العضو له يعاني من الضرر قطعاً، فإن المتبرع بذلك العضو سيصاب بالضرر حتماً؛ لأنه إذا كان سيتبرع بإحدى كليتيه مثلاً وعلى افتراض عدم حدوث أية مضاعفات له بعد العملية الجراحية، فإنه سيفقد نصف الطاقة الإجمالية لكليتيه، وهذا بالتأكيد ضرر فادح ومؤكد.

٣- (درء المفسد مقدم علي جلب المصالح): فإذا كان المريض الذي سيُرَّع له العضو سيحصل علي مصلحة محتملة، والمتبرع بذلك العضو سيصاب بضرر مؤكد؛ فإن درء المفسدة بعدم انتزاع العضو من المتبرع مقدم علي جلب المصلحة بنقل ذلك العضو للمريض المحتاج إليه<sup>(٣)</sup>.

خامساً: استدلالهم بأقوال الفقهاء:

<sup>(١)</sup> السكري، نقل وزراعة الأعضاء من منظور إسلامي، (ص: ١١٨).

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق (ص: ١١٦، ١١٧) بتصريف.

<sup>(٣)</sup> الطيب، نقل الأعضاء الأدمية بين التحليل والتحريم، (ص: ٦).

**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
استدلوا أيضاً بأقوال الفقهاء الذين يرون نجاسة الأدمي الكافر نجاسة عينية في حال الحياة وبعد الممات، مستدلين بقوله تعالى: **جِثٌّ تٌ تٌ جٌ** (سورة التوبة: ٢٨) فيكون العضو المقطوع منه نجس تتبع له<sup>(١)</sup>.

### الفريق الثاني: المجيزون:

وقد صدر بجواز النقل في هذا الصورة الفتوى في المؤتمر الدولي المنعقد بماليزيا عام ١٩٦٩م، ومجمع الفقه الإسلامي المنعقد بجدة في المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٥هـ، وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٢هـ، وغيرها من المؤتمرات، والهيئات.

والقول بالجواز هو رأي الشيخ عبد الرحمن بن سعدي<sup>(٢)</sup>، والشيخ جاد الحق علي<sup>(٣)</sup>، والدكتور يوسف القرضاوي<sup>(٤)</sup>، اختاره الدكتور أحمد شرف الدين<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

### شروط جواز التبرع والنقل عند المجيزين:

١. ألا يترتب على المتبرع ضرر بذهاب نفسه أو منفعة فيه؛ كالسمع والبصر والمشى ونحو ذلك؛ حفظاً لحق الله تعالى .
٢. ألا يكون النقل إلا بإذن المنقول منه؛ حفظاً لحق العبد في بدنه، و أخذ العضو دون إذنه ظلم واعتداء .
٣. أن يكون إذن المنقول منه وهو كامل الأهلية؛ فلا يصح من الصغير، والمجنون، أو بالضغط والإكراه، واستعمال أساليب الحيل والإحراج؛ حفظاً لحق العبد في بدنه.

<sup>(١)</sup> البسام، بحث زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول (ص: ٤٥).

<sup>(٢)</sup> رأي الشيخ ابن سعدي ورد في كتابه مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، فائدة (٦٣)، (ص ٩٥-١٠٠).  
<sup>(٣)</sup> رأي الشيخ جاد الحق ورد في الفتاوى المصرية (٣٧٠٢-٣٧١٥) نقلاً عن كتاب نقل الأعضاء لمصطفى الذهبي.

<sup>(٤)</sup> لم أقف على فتواه مطبوعة وذكر الدكتور الذهبي في كتابه السابق (ص: ٨٨) أن هذه الفتوى تقع في سبع صفحات ولم يكتب عليها تاريخ كتابتها.

<sup>(٥)</sup> ينظر رأيه في كتابه الأحكام الشرعية للأحكام الطبية وأصل الكتاب رسالة دكتوراه.

<sup>(٦)</sup> ينظر: نقل الأعضاء الأدمية بين التحليل والتحريم (ص: ٦)، المكتبة الشاملة، وأحكام الجراحة الطبية للدكتور الشنقيطي (ص: ٣٥٥-٣٥٧).







د / مريم أحمد زنان الزهراني

## ٢- مناقشة أدلة السنة:

أ- يجب عن من استدل على تحريم النقل من الموتى بحديث النهي عن المثلة في الحروب من وجوه:

الأول: أن التمثيل الواقع في الحروب لا يقارن لا يقارن بما يجري في هذه الجراحة، فتمثيل الحروب يكون بقطع الأنوف وشق البطون، وتشويه الجثث، أما نقل العضو من البدن فهو يتبع بعمليات التجميل، وإخفاء الآثار.

الثاني: أن دافع المثلة في الحرب هو الانتقام والتشفي، والدافع هنا الرحمة والعطف لإنقاذ شخص مهددة حياته بالتلف.

الثالث: إن هذا المسمى تمثيلاً جارٍ الآن بين الأطباء في عموم المستشفيات التي تحت إشراف المسلمين، إلا أنه يكون بنقل جزء من البدن إلى موضع آخر فيه، ولم يعتبر هذا عند عموم المسلمين تمثيلاً.

الرابع: أن علماء المسلمين قد أجازوا شق بطن المرأة الميتة في حالة وجود مصلحة محققة أو راحة، ومن ذلك ما قاله العلماء في الحامل إذا ماتت وفي بطنها جنين حي فإنه يشق بطن أمه لإخراجه حياً، والتمثيل بالميت كالتمثيل بالحي<sup>(١)</sup>.

ب- يجب عن من منع النقل واستدل بحديث جابر رضي الله عنه في الرجل الذي قطع براحمه بما يلي: أن الرجل أقدم على قطع براحمه للتخلص من الآلام وهي مصلحة لا تبلغ مرتبة الضروريات، بل هي مصلحة حاجية، ومن ثم فإنه يصلح دليلاً على منع نقل القرنية والجلد ونحوها من الأعضاء التي يقصد من نقلها مصلحة حاجية، وأن غاية ما دل عليه الحديث تعذيب من أقدم على القطع والبتر لأعضائه، وهذا أمر كائن للكافر تبرع أو لم يتبرع فلا حرج في نقل أعضائه، ويرخص للمسلم لمكان الحاجة والضرورة<sup>(٢)</sup>.

ويجاب على من استدل بحديث "كسر عظم الميت ككسر عظم الحي".

<sup>(١)</sup> البسام، بحث زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول (ص: ٤٢-٤٣).

<sup>(٢)</sup> الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية (ص: ٣٨٤).

**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
أن هذا الحديث خارج عن محل النزاع؛ لأن الأطباء لا يقومون بكسر الأعضاء المنقولة بل يحافظون عليها محافظة شديدة طلباً لنجاح مهمة النقل والزرع<sup>(١)</sup>.

### ٣- مناقشة أدلة العقل:

أ- أجاب المجيزون على من قال أن الإنسان ملك لله، فلا يحق له التصرف في جسده إن الذي لا يملكه الإنسان ولا يملك التصرف فيه هو حياته وروحه وليس جسده، لذلك فإنه يحرم عليه الانتحار، ولا يجوز له إلقاء نفسه في التهلكة إلا لضرورة قصوى وهدف أسمى مثل الجهاد في سبيل الله والدفاع عن النفس<sup>(٢)</sup>.

ب- وأجابوا على من قال أن نقل الأعضاء يشتمل على مفسد عظيمة، ودرء المقاصد مقصوداً شارعاً، أنهم اشترطوا لجواز النقل عدم اشتماله على هلاك الشخص المنقول منه، وبذلك يكون الدليل خارج عن موضع النزاع.

ج- وأجابوا على من استدل على المنع بقياس أعضاء الناس على كرائم أموالهم من حيث التوقي، أن كرائم الأموال تقبل بإذن مالكيها، فكذلك نقل الأعضاء.

د- وأجابوا عن من قاس حرمة استقطاع الأعضاء على حرمة استقطاع الألبضاع، أن هذا القياس قياس مع الفارق، لكون استقطاع الألبضاع مفضي إلى مفسدة الزنا، وهذه العلة غير متحققة في نقل الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

### ٤- مناقشة استدلالهم بالقواعد الفقهية:

أجاب المجيزون على استدلالهم بقاعدة الضرر لا يزال بالضرر، والضرر لا يزال بمثله، وقاعدة درء المفسد مقدم على جلب المصالح، أن شرطنا أن لا يلحق الشخص المنقول منه مفسدة أو ضرر.

### ٥- مناقشة استدلالهم بكلام الفقهاء:

وأجاب المجيزون على المانعين باستدلالهم بأقوال الفقهاء حول نجاسة جثة الأدمي مؤمناً كان أو كافراً، وبنجاسة الأعضاء المنقولة من الكافر لنجاسته بما يلي:

(١) المرجع السابق (ص: ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) الطيب، نقل الأعضاء الأدمية بين التحليل والتحرير، (ص: ٨).

(٣) الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، (ص: ٣٨٧) بتصريف.

د / مريم أحمد زنان الزهراني

أولاً: أن المسلم لا ينجس حياً أو ميتاً، فقد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب، قال: فانخست منه فذهبت فاغتسلت، ثم جئت، فقال: "أين كنت يا أبا هريرة؟" قال: كنت جنباً فكرهت أن أجالسك على غير طهارة فقال: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس"<sup>(١)</sup>.  
ثانياً: أن الكافر أيضاً طاهر البدن حياً وميتاً، ولذا أبيح للمسلم الزواج بالكتابية وهو يخالطها ويجامعها، وتباشر أشياءه وأمور طهارته، ولم يؤمر بالتحرز منها مما يدل على طهارتها، أما وصفهم بأنهم نجس في قوله تعالى: **ث ت ث** فإنها نجاسة معنوية بالكفر والشرك، والاعتقاد وليست نجاسة مادية عينية<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثالث:

#### نقل الأعضاء من حيوان إلى إنسان.

<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الغسل، باب عرق الجنب وإن المسلم لا ينجس، ح: [٢٨٣] ومسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الدليل على أن المؤمن لا ينجس، ح: [٣٧١].  
<sup>(٢)</sup> البسام، زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول (ص: ٤٥-٤٦) بتصرف.

**حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**  
لا يخلو الحيوان المنقول منه العضو من أن يكون طاهراً؛ كبهيمة الأنعام المذكاة من أبل ويقر، وغنم، أو أن يكون غير طاهر، ومن أمثله مية بهيمة الأنعام وغيرها.

#### **المطلب الأول: حكم النقل من الحيوان الطاهر:**

هذا النوع من الحيوانات لا مانع من الاستفادة بأجزائه للتداوي وزرعها في جسم الأدمي إذا ثبت فائدتها الطبية، ومثال ذلك صمامات القلب المتخذة من الأبقار والجلود المتخذة من الأغنام والمستعملة في الرقع الجلدية للأدمي<sup>(١)</sup>.

#### **وأدلة الجواز هي:**

١. الأحاديث الدالة على مشروعية التداوي مثل قوله عليه السلام: "تداووا"<sup>(٢)</sup>.
٢. قياس التداوي بهذا النوع من الحيوان على التداوي بسائر المباحات بجامع الطهارة فيهما، وإذن الشارع في الانتفاع بهما<sup>(٣)</sup>.
٣. نصوص الفقهاء ومنهم الإمام النووي حيث قال: "إذا أنكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعظم طاهر"<sup>(٤)</sup>.

#### **المطلب الثاني: حكم النقل من الحيوان غير الطاهر:**

هذا النوع الأصل فيه أنه محرم؛ لمكان النجاسة التي يوجب وضعها في البدن بطلان الصلاة وغيرها من العبادات التي تشترط لها الطهارة. وحكم نقل أعضاء هذا النوع من الحيوان للإنسان فيه تفصيل: أولاً: يجوز الانتفاع به إذا كان المريض محتاجاً حاجة ضرورية لنقل عضو الحيوان النجس إليه.

ثانياً: أن لا يوجد عضو طاهر يقوم مقامه<sup>(٥)</sup>.

**الخاتمة:** بعد هذا العرض السريع لأراء الفقهاء في أحد قضايا فقه النوازل وهي قضية نقل الأعضاء، أوضح في خاتمة البحث القول الذي يترجح عندي، بعد دراسة أقوال العلماء.

<sup>(١)</sup> الذهبي، نقل الأعضاء بين الطب والدين، (ص: ١٦).

<sup>(٢)</sup> سبق تخريجه (ص: ٣).

<sup>(٣)</sup> الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، (ص: ٣٩٩).

<sup>(٤)</sup> النووي، المجموع (١٤٣/٣).

<sup>(٥)</sup> الشنقيطي، أحام الجراحة الطبية، (ص: ٤٠٠-٤٠٢) باختصار.



حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل  
الله عليه وسلم قال: " ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها"<sup>(١)</sup>.

٤- القول بالجواز يفتح على الناس أبواباً عظيمة من الشر، كنشوء تجارة للأعضاء الأدمية تحمل بين طياتها آفاقاً خطيرة تهدد حياة الإنسان وتفقده الشعور بالخطر، كجرائم اختطاف الناس صغاراً وكباراً من أجل بيع أعضائهم، وما يفعله بعض الأطباء عديمي الضمائر من الإعتداء على الأموات وسرقة أعضائهم.  
هذا وأسأل الله تعالى أن أكون وفقته في جمع هذه المادة بالصورة المطلوبة، فما كان من صواب فبنعمة الله تعالى وفضله، وما قع فيها من تقصير فمن نفسي والشيطان.  
وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم إلى يوم الدين.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، ح: [٥٦٤٠] ومسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، ح: [٢٥٧٢].

د / مريم أحمد زنان الزهراني

٢. ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٤١٩هـ، دار الحديث، القاهرة.
٣. أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت.
٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تخريج وضبط وتنسيق: صدقي العطار، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م، دار الفكر، بيروت.
٥. أبو زيد، د. بكر بن عبدالله، التشريح الجثماني والنقل والتعويض الإنساني، من بحوث مجمع الفقه الإسلامي.
٦. أبو سنة، د: أحمد فهمي، حكم العلاج بنقل دم الإنسان أو نقل أعضاء أو أجزاء منها، من بحوث مجمع الفقه الإسلامي.
٧. الأحمد، د: يوسف عبد الله، نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي، المكتبة الشاملة.
٨. الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط١، ٢٠٠٣م، دار الصميعة، الرياض.
٩. البار، محمد علي، زرع الجلد ومعالجة الحروق، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار القلم دمشق، الدار الشامية، بيروت.
١٠. البسام، الشيخ عبد الله، زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، من بحوث مجمع الفقه الإسلامي.
١١. البطوش، د: أمين، الحكم الشرعي لاستقطاع الأعضاء وزرعها تبرعاً وبيعاً، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٥٣).
١٢. الجيزاني، محمد حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط١، ١٩٩٦م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
١٣. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٤. الذهبي، د: مصطفى، نقل الأعضاء بين الطب والدين، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، دار الحديث، القاهرة.



- \_\_\_\_\_ **حكم نقل وزراعة الأعضاء دراسة حديثة في فقه النوازل**
١٥. السكري، د: عبد السلام عبد الرحيم، نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، الطبعة الدولية، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
١٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، ط١، دار المعرفة، بيروت.
١٧. الشنقيطي، د: محمد بن محمد المختار، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، مكتبة الصحابة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.
١٨. الطيب، د: رضاء، نقل الأعضاء الآدمية بين التحليل والتحريم، المكتبة الشاملة.
١٩. العبادي، د: عبد السلام داود، انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً من بحوث مجمع الفقه.
٢٠. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: جاد الله الخدّاش، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، مكتبة الرشد، الرياض.
٢١. النووي، يحيى بن شرف، المجموع في شرح المذهب، ١٩٩٧م، دار الفكر، بيروت.
٢٢. سلامة، د: محمود محمد، رد شبه المجيزين لنقل الأعضاء من الناحيتين الدينية والشرعية، المكتبة الشاملة.
٢٣. صافي، د: محمد أيمن، غرس الأعضاء في جسم الإنسان، ١٩٨٧م، عمّان.
٢٤. مسلم، بن الحجاج القشيري، صحيح الإمام مسلم، تخريج وضبط وتنسيق: صدقي العطار، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، دار الفكر، بيروت.
- المجلات: مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- المقالات: مقال للشيخ الشعراوي، نشر في مجلة عقيدتي، في ٥- صفر، ١٤١٨هـ.
- مواقع الانترنت: فتاوى مركز الأبحاث الشرعية بدار الإفتاء عن نقل وزراعة الأعضاء البشرية، موقع مدونة مكتوب.